

الحركة الشعبية تعمل من أجلكم

مغرب واحد للجميع

الحركة
الشعبية



■ تقديم : الرؤيا المستقبلية للحركة الشعبية

منذ عشرين سنة خلت انخرطت بلادنا في مسلسل التغيير والإصلاحات. وقد عرف هذا المسلسل دفعة قوية إبان العهد الجديد وتبني جلالة الملك محمد السادس لأوراش التغيير والبناء بثقة وإصرار. وقد هم هذا التغيير مجال الحريات وحقوق الإنسان والحكامة والمجال الاقتصادي والاجتماعي وهو الشيء الذي أكسب المغرب صورة جديدة عبر العالم وعلى مستوى الرأي العام الوطني.

وبفعل جهود الحكومة الحالية وبرامجها، تحققت عدة انجازات خلال الخمس سنوات الماضية إن على مستوى الاستثمار أو البنيات التحتية أو المؤشرات الماكرواقتصادية أو التغطية الاجتماعية أو انفتاح الاقتصاد. منجزات هامة تم تحقيقها من طرف الحكومة الحالية، وهو ما يبرهن بالملاموس على أن وجود الإرادة السياسية أساسية للعمل الحكومي. غير أن هذه الانجازات ظلت متناثرة لكونها لا تندرج في إطار رؤيا واضحة ولا تتصف بالشجاعة الكافية، كما أنها ظلت في غالب الأحيان معزولة وغير كافية.

هذا في وقت صارت المشاكل تهتم جميع المجالات وأصبحت في مجملها معقدة وذات طابع بنيوي. إن وثيرة الإصلاحات تتميز ببطء شديد مقارنة مع المشاكل المستعجلة التي تواجهها البلاد، نظرا لأننا لازلنا نعتبر أنفسنا ومنذ أزيد من عشر سنوات حبيسي مرحلة انتقال سياسي توافقي لم نتجاوزها بعد.

إن العالم يتغير بسرعة ومجتمعنا واع بتحديات هذا التغيير وبضرورة مسابته، ومع ذلك يبقى تسيير الشأن العام متخلفا عن الركب وغير قادر على مواكبة إيقاع التغيير وطموحات الشعب في هذا المجال، مما يؤدي إلى فقدان العمل الحكومي للمصداقية وعدم الثقة في النخب وإلى نوع من الإحساس بالشلل على مستوى تدبير الشأن العام.

إن عدم وضوح الرؤيا من أهم أسباب تعميق التمايز الاجتماعي واستمرار الهشاشة والفقر، نظرا لأن دور السلطة العمومية، في عالم يعرف تقلبات بنيوية عميقة، هو حماية الضعفاء لمساعدتهم على مواكبة الركب. إن الفوارق الصارخة تهدد مجتمعنا وتندربا لانفجار في أي لحظة، والفوارق اليوم، متعددة وغير قابلة للاستمرار، بين الجهات، وبين المدينة والبادية، وبين مستويات الدخل، وبين الثقافات، وبين المتقاضين، وبين مؤسسات التعليم والصحة وكذا على مستوى الخدمات. بتعبير آخر، إن المواطنين، وعلى جميع المستويات ينتابهم الإحساس بوجود مغربين يعيشان جنبا إلى جنب.

إن التزامنا الأول في الحركة الشعبية هو التقليل من هذه الفوارق ليس بتحقيق مساواتية طوباوية ولكن بالعمل على ضمان الحد الأدنى لكل مواطن في مجتمع عادل ومتضامن ومغرب واحد لكل المغاربة.

لا نريد أن نعد الشعب المغربي هنا ببرنامج ثوري صعب المنال. منذ أن اختارت غالبية الطبقة السياسية التوجه الليبرالي المبني على احترام مبادرة المواطن وتراجع دور الدولة إلى منظم وحكم، وهو شيء نادينا به منذ زمان أصبحت البرامج الاقتصادية والاجتماعية تركز على مبادئ



مقبولة. هذا ما جعل الحركة الشعبية تساند التصريح الحكومي للسيد إدريس جطو. لكن ما نقدمه اليوم من خلال برنامجنا هي تدابير شجاعة وعملية ستمكن من إحداث التغيير بكيفية ملموسة وأكثر نجاعة.

هذا لا يعني أن أهداف برنامج الحكومة الحالية لم تكن واقعية أو غير جيدة بل ما كان ينقصها هو سرعة التطبيق وما كان يميزها هو البحث عن إجماع مستحيل. هذا ما يفسر كوننا لم نخلق سوى 200.000 منصب شغل كل سنة، في حين كان بإمكاننا خلق 300.000 ألف، ولم ننشئ سوى 3000 مقابلة صغيرة أو متوسطة في حين كنا نراهن على خلق 10.000. علاوة على اصطدام ميثاق التربية والتكوين، الذي لاقى مضمونه استحسان كل الشركاء، بعدة عراقيل وتحول مرونة الشغل والتشغيل من هدف قابل للتحقيق إلى حلم صعب المنال.

إن التزامنا الثاني هو العمل بسرعة، بعد التشاور الموسع مع جميع الشركاء طبعاً، لكن مع تحملنا لمسؤوليتنا بشجاعة وإصرار، بهذه الطريقة، سنعيد للمؤسسات التمثيلية مصداقيتها ومسؤولياتها وسنحترم الأغلبية البرلمانية التي ستكون قد وضعت ثقتها فينا. إن أحد أهم أسباب العرقلة التي يعاني منها العمل الحكومي تتمثل في الفارق بين سلطة اتخاذ القرار التي تعطى لها الأغلبية وعدم القدرة على ممارسة هذه السلطة أو ممارستها خارج إطار الأغلبية. زد على هذا أن النظام الانتخابي غير قادر على فرز أغلبية منسجمة قادرة أن تكون، في نفس الآن، داعمة لبرنامج الحكومة وموجهة لعملها.

لقد تقلص عمل البرلمان إلى حده الأدنى، نظراً لعدم قدرته على القيام بدوره كاملاً في مراقبة الحكومة واحترام القوانين. أما المجالس الجماعية، فحتى المنتخبة منها بكيفية سليمة، لا تتمكن من الارتكاز على أغلبية منسجمة وتجد نفسها مجبرة على عقد تحالفات على حساب دورها المتمثل في خدمة المواطنين.

إن اللامركزية، التي ظل المغرب فخوراً ومحظوظاً بالانخراط فيها قبل بلدان مجاورة، معطلة إن لم نقل أنها في تراجع مستمر. كما أن اللاتمركزية بقي شعاراً فضفاضاً ليس إلا. في ظل هذا المناخ، لا يجب أن نستغرب وجود قوانين يتم التصويت عليها دون أن تجد طريقها نحو التطبيق، وقرارات تتخذ دون أن يكتب لها أن ترى النور على أرض الواقع، وفي حالة دخولها حيز التطبيق تكون أسباب اتخاذها قد اندثرت.

لهذا نلتزم بالقيام بإصلاح المؤسسات التمثيلية، انطلاقاً من بداية الفترة التشريعية المقبلة، حتى تتم إعادة الاعتبار لها لتكون مسؤولة أمام الشعب وأمام الناخبين.

أخيراً، لا يمكن لأي كان أن يقبل أن يكون العالم القروي مرتعاً للفقر والتهمة، كأننا به عالمنا رابعاً، هذا في وقت نرى فيه البلاد تقوم بمجهودات حثيثة لتحسين قدراتها الماكرواقتصادية والمؤشرات العامة للتنمية وتحسين الأداء الاقتصادي. ماذا يعني إنجاز طريق أو تزويد قرية بالكهرباء أو بناء مستوصف إذا لم تكن لهذه المشاريع مساهمة مباشرة في تحسين مداخيل الساكنة والتقليص من حدة فقرهم؟ كيف لنا أن نؤمن بفعالية نظامنا التربوي في وقت يغادر فيه أطفال الأحياء الهامشية والبوادي التعليم الأساسي وهم أكثر أمية وجهلاً مما كانوا عليه إبان دخولهم المدرسة لأول مرة؟ ماذا يمكن قوله عن مراكز للصحة بدون أدوية وبدون قاعة للولادة وأحياناً بدون طبيب؟



ما العمل لجعل الجميع يؤمن بإنعاش اللغة والثقافة الأمازيغيتين عندما تعجز الدولة منذ ست سنوات عن الوفاء بأدنى التزاماتها في هذا المجال؟ كيف يمكن العمل على انخراط من لزال يعيش في مجتمع القرون الوسطى في المشاريع التحديثية الكبرى التي تقوم بها الدولة والتي تقدر كلفتها بملايير الدراهم والتي يتم إنجازها في نفس المجال الترابي الذي يعيش فيه هذا المواطن؟

هذه أسئلة وأخرى تحيلنا على التفكير في أن مغربا يدخل القرن الواحد والعشرين يعيش جنبا إلى جنب مع مغرب آخر لا زال يعيش في القرن 18. هذا هو السبب الذي يجعلنا نناضل من أجل مغرب واحد لكل المغاربة.

إن الأمر لا يتعلق، مرة أخرى، باقتراح طوباوي لمغرب أحادي ومساواتي حيث لا توجد الفوارق، بل ما تقترحه الحركة الشعبية هو مغرب تنساوي فيه الحظوظ وتتكافأ فيه الفرص ويكون فيه التضامن من طرف المواطنين والدولة لصالح من هم أكثر فقرا وهشاشة عملة رائجة ومنتدولة. لا شك أن بريقا من الأمل بدأ يشرق في هذا الاتجاه مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. لكننا ننادي بمجهود في مستوى المعوقات التي يعاني منها العالم القروي. ولتجسيد هذه الهدف تقترح الحركة التزاما رابعا يهدف إعادة التوازن لبرنامج الحكومة بمنح مزيد من التحفيزات للاستثمار لتوجيهه نحو المناطق الداخلية والمناطق المهمشة.

إن إيماننا بهذه الالتزامات مكننا من تحديد وتشخيص أهم التحديات التي ستواجهنا خلال الخمس سنوات المقبلة واقتراح الإجراءات والتدابير التي نعتبرها ملائمة لمواجهتها.

- ويتعلق الأمر أولاً بخلق فرص الشغل.
- أما التحدي الثاني فيتعلق بالتربية والتكوين والمعرفة، وهي عوامل بدونها لا يمكن خلق الثروات وفرص الشغل.
- أما التحدي الثالث الذي ترفعه الحركة الشعب هو إشكالية الصحة والولوج إلى خدمات صحية تتميز بالجودة.
- أما التحدي الأخير فيتعلق بالمقاولة والنمو الاقتصادي.

وقد أضفنا إلى هذه التحديات الأربع إشكاليتين أفقيتين من الواجب تحقيق تحسن ملموس على مستواهما إذا أردنا ألا تبقى مجهوداتنا عديمة الجدوى، ويتعلق الأمر ب:

- 1- التنمية القروية في شموليتها.
- 2- وتحسين نظام الحكامة على جميع المستويات.

إجراءات الحركة الشعبية

الشغل

الأهداف

- خلق مليون ونصف المليون منصب شغل في أفق 2012 .
- تخفيض نسبة البطالة على الصعيد الوطني إلى معدل 8% في أفق 2012 عوض 10% الحالية .
- تخفيض نسبة بطالة حاملي الشهادات إلى أقل من 18% في أفق 2012 عوض 27 % الحالية .

التدابير (14)

الطلب

- تخفيض الضغط الضريبي على المقاولات من أجل حثها على الاستثمار والتشغيل. الضريبة على الشركات: ناقص 1 % في السنة (30 % في أفق 2012 عوض 35% حاليا)؛ الضريبة على الدخل ناقص 1,5% في السنة (34,5% بالنسبة للقسط الأعلى في أفق 2012)؛ الإعفاء من الأعباء الاجتماعية لمدة سنتين لكل تشغيل جديد .
- تحسين المناخ العام للمقاولة:
- تخفيض عدد الأيام التي يتطلبها خلق مقاولة وخلق صندوق لإعادة التقويم لتخفيض كلفة التسريح.
- الإسراع ببدئ تنفيذ مخطط Emergence عن طريق مرافقته بمخطط تكوين مائة ألف متخصص في مجال المهن العالمية للمغرب .
- إعداد بنوك مشاريع على الصعيد الجهوي مسيرة من طرف المراكز الجهوية للاستثمار يتم بموجبها وضع مشاريع خلق مقاولات صغرى رهن إشارة المقاولين الشباب.
- تفويض مواكبة المقاولين الشباب إلى هيئات متخصصة مثل الجامعات، وشركات المحاسبة والمندوبيات الجهوية للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات والمراكز الجهوية للاستثمار والغرف المهنية .
- خلق حاضن للمقاولات في كل جامعة وحاضن للمقاولات الصغرى في كل ثانوية مهنية وتقنية وفي المعاهد العليا للتكنولوجيا التطبيقية .

العرض

- التأكيد على ملاءمة أحسن بين التكوين والشغل، من خلال إعداد مخطط عمل يتعلق بالملاءمة على مستوى المنظومة التربوية (المقاولاتية كمادة إجبارية في الثانوي، تدعيم التكوين المهني بالثانويات والجامعات، إشراك المهنيين في التكوين، خلق مصالح تخطيط المهن المستقبلية داخل الثانويات والجامعات)



- خلق صندوق خاص يتم تسييره من طرف مكتب التكوين المهني وتنمية الشغل لتمويل خطة عمل من أجل إعادة تأهيل حاملي الشهادات المعطلين مما يسهل إدماج 30.000 منهم في أفق 2012.
- تعميم التدريب الإجباري على جميع مستويات التعليم العالي وتشجيع المقاولات على توفير فرص التدريب مقابل خبرة تقدم من طرف الجامعات. استهداف توفير التدريب ل70% من الطلاب في أفق 2012
- وضع برنامج «مقاومو المستقبل القرويين» في الثانويات والإعداديات بالمناطق القروية وإعداد 40 حاضن للمقاولات بمراكز تكوين التقنيين الفلاحيين.

الوساطة

- توسيع شبكة المندوبيات الجهوية والمحلية للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات من 74 حاليا إلى 100 في أفق سنة 2012.
- إعداد مخططات تكوين متعدد السنوات لمواجهة احتياجات القطاعات الصاعدة ذات القيمة المضافة العالية.
- تمكين مصالح التوظيف ذات البعد الدولي للوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات من 20 مليون درهم إضافية من أجل وضع 7500 شخص سنويا في السوق العالمية للتشغيل (دون تشجيع هجرة الأدمغة)
- دعم مأسسة 100 بورصة عمل محلية من أجل تقريب العرض والطلب على مستوى اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة.

التربية

الأهداف

- تحسين نسبة النجاح في الباكلوريا من 40% حاليا إلى 70% و 2012 تخفيض نسبة الهدر المدرسي من 7,6% حاليا إلى 2% في أفق سنة 2012.
- الرفع من عدد مجالس تدبير المؤسسات التعليمية من 600 حاليا إلى 3000 في أفق سنة 2012.
- تحسين رتبة المغرب في المباريات الدولية للرياضيات والعلوم من الرتبة 40 حاليا (من ضمن 45 دولة) إلى الرتبة 25 في أفق سنة 2012.
- الرفع من تعميم التعليم الأولي إلى 80% في أفق سنة 2012 عوض 60% حاليا عن طريق التركيز على العالم القروي.
- تعميم تعليم اللغة الأمازيغية في الابتدائي في أفق سنة 2012.
- تخفيض نسبة الأمية من 38% حاليا إلى 22% في أفق سنة 2012.

الإجراءات

- تطبيق القانون المتعلق بإجبارية التمدريس حتى سن الخامسة عشرة.
- دعم مجالس المؤسسات عن طريق تمكينهم من سلطة حقيقية للمراقبة.
- تخصيص 4 مليار درهم لخلق دور الطالب والطالبة بالقرب من الإعداديات ووضع أنظمة للنقل وتخفيض مصاريف الدراسة من أجل تحسين ولوج الإعدادي والاحتفاظ بـ 340 ألف طفل يغادرون حاليا المدرسة سنويا.
- وضع نظام للتعاقد بين جميع مستويات المنظومة التربوية (الأكاديمية، النيابة، والمؤسسة) يتم بموجبه وضع تدبير ممرکز حول النتائج خصوصا فيما يتعلق بالاحتفاظ والجودة في المؤسسات التعليمية.
- تطبيق شبكة الجودة التي تم إعدادها من طرف اليونيسيف المغرب على 50% على الأقل من المؤسسات التعليمية في أفق سنة 2012 وذلك عن طريق معايير تتعلق بمحيط المدرسة واندماجها في محيطها وظروف التعليم الخ.....
- نقل صلاحيات تشييد وإصلاح المؤسسات التعليمية إلى الجهات والمجالس الإقليمية
- رفع نسبة التوجيه إلى الشعب التقنية والاقتصادية والعلمية إلى 70% في أفق سنة 2012 وإدخال تعليم التواصل والتدبير في شعبة الآداب العصرية.
- الإسراع في تطبيق برنامج GENIE وإدخال تقنيات المعلومات والتواصل كمادة تطبيقية إجبارية في جميع الإعداديات والثانويات.
- تمكين الجامعة من استقلالية حقيقية في جميع مجالات اتخاذ القرار (تدبير الموارد البشرية، وضع الميزانية، تسجيل الطلبة، وضع الشراكات وتنويع مصادر التمويل).
- خلق صندوق دعم لفائدة الطلبة يتم تمويله جزئيا من تكوينات مؤدى عنها على مستوى الجامعات.
- وضع برنامج محاربة الأمية يركز على تعلم كفايات القراءة والكتابة باستعمال اللغة الأم (الدارجة والأمازيغية).

الصحة

الأهداف

- تخفيض نسبة وفيات الأطفال من 44 في الألف حاليا إلى 25 في الألف في أفق سنة 2012.
- تخفيض نسبة وفيات النساء عند الولادة من 227 في مائة ألف حالة حاليا إلى 170 في مائة ألف حالة في أفق 2012.
- الرفع من معدل الحياة عند الولادة إلى 75 سنة في أفق سنة 2012.
- الرفع من مستوى التأمين على الأمراض إلى 60% في أفق سنة 2012.
- تعميم استعمال الدفتر الصحي.

الإجراءات

- توظيف المزيد من الأطباء من أجل رفع النسبة من طبيب واحد لكل 1800 شخص إلى طبيب واحد لكل 1000 شخص في أفق 2012.
- تحسين قدرات العاملين في القطاع عن طريق نظام فعال لتدبير الموارد البشرية.
- وضع برنامج للتشديد من أجل رفع النسبة من مؤسسة صحية واحدة لكل 15000 شخص إلى مؤسسة صحية لكل 10000 شخص في الوسط الحضري ومؤسسة علاج واحدة لكل 10000 شخص بالوسط القروي.
- تأسيس شراكات مع الجماعات القروية والمجالس البلدية ومجالس المدن من أجل رفع نسبة سرير / سكان من 0.76 سرير لكل 1000 ساكن إلى 2 لكل 1000 ساكن في أفق سنة 2012.
- تأسيس نظام معلوماتي يتم تحيينه بانتظام حول النساء الحوامل بالوسط القروي من أجل تسهيل ولوجهن لمصالح طب النساء والولادة وفحوصات ما قبل الولادة.
- تفعيل إجبارية التلقيح وجميع الإجراءات الوقائية.
- تسريع تعميم التغطية الاجتماعية عن طريق التأمين الإجباري وتأمين الأشخاص ذوي الاحتياجات (RAMED و AMO)
- وضع نظام التغطية الصحية لفائدة ذوي الدخل غير القار.
- تأسيس المصالح الجهوية بواسطة نظام إداري يحدد مسؤولياتها واختصاصاتها بشكل يضمن القدرة على التخطيط واتخاذ القرارات الملائمة.
- إعداد بطاقة صحية عامة للمملكة.

المقاولة والاقتصاد

الأهداف

- تحسين ترتيب المغرب على دليل محيط الأعمال من 115 حاليا إلى 80 في أفق سنة 2012.
- خلق تكنولوجيات في كل جهة من جهات المملكة في أفق سنة 2012.
- تشجيع الابتكار والبحث داخل المقاوالات ومضاعفة النسبة المئوية للمقاوالات المنخرطة في البحث والتنمية من 7% حاليا إلى 14% في أفق سنة 2012.
- الرفع من حجم القروض المقدمة للمقاوالات الصغرى والمتوسطة من 5% إلى 10% في أفق سنة 2012.
- تشجيع الشراكة قطاع خاص / قطاع عام في أفق خلق حظائر صناعية من أجل عقلنة العروض.

الإجراءات

- تخفيف العبء الضريبي إلى 20% (تخفيض نسبة الضريبة على الشركات إلى 30% والنسبة الهامشية للضريبة على الدخل إلى 34,5% مع مراجعة عادلة لنظام ضريبة الدخل وإعادة تنظيم ضريبة الباتنتا).
- إعداد قاعدة للمعطيات حول قروض المقاولات ووضعها رهن إشارة البنوك ومؤسسات التمويل من أجل تسهيل الولوج إلى التمويل.
- تشجيع الإبداع والبحث داخل المقاولات بالرفع من الميزانية المخصصة للبحث والتنمية إلى 1,7% من الناتج الداخلي الخام عوض 0,6% حاليا وبوضع نظام تشجيع مالي للمقاولات لا يتجاوز سقف المبلغ المستثمر من طرفها في البحث والتنمية.
- وضع خطة لتحويل القطاع الغير النظامي إلى قطاع منظم وقانوني خصوصا عن طريق الضريبة الجزافية وتوفير محلات مهنية وخلق تعاونيات.
- تطبيق فعال لمقتضيات قانون الشغل مع تحسين مرونة التشغيل.
- وضع مرصد للمقاولات الصغرى والمتوسطة حسب مقتضيات ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة لسنة 2002.
- تحسين جودة العرض لدى المناطق الصناعية من أجل الرفع من نسبة تخصيص البقع الصناعية إلى 100% عوض 75% حاليا والرفع من مستوى إنجاز البقع المخصصة إلى 50%.
- تخصيص 25% من ضمانات الصندوق المركزي للضمانات لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

العالم القروي ، الفلاحة والبيئة .

الأهداف

- تعميم الإستفادة من الماء والكهرباء في أفق 2009 .
- كسر العزلة عن 80% من الساكنة القروية في أفق 2012 .
- تثبيت تغطية المناطق الغابوية للتراب الوطني في حدود 10% من التراب الوطني في أفق سنة 2012 .
- تقليص المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب من 5 مليون هكتار حاليا إلى 3 مليون هكتار لفائدة زراعة الأشجار أو زراعات أخرى بديلة وذلك في أفق 2012 .
- رفع نسبة استعمال تقنيات السقي بالتقطير إلى 50% في أفق 2012 .
- الرفع من نسبة المياه الغير الملوثة إلى 60% في أفق 2012 .

الإجراءات

- تدعيم القدرات المالية والتدبيرية لصندوق التنمية القروية من أجل وضع وحدات صناعية بالعالم القروي تتعلق بالصناعة والصناعة التقليدية والسياحية في العالم القروي.
- وضع مخطط وطني للتكوين في مجال مهن الخدمات بالعالم القروي .
- تعميم تجربة المقاولات الصغرى الطاقية (دور الطاقة) مع توقع خلق 1000 مقاولا بالعالم القروي في أفق 2012 .

- إيجاد حلول ملائمة لفائدة الجماعات التي لا تتوفر على موارد مالية لتأدية حصتها في إطار برنامج كهربة العالم القروي.
- تسريع وثيرة برنامج الطرق القروية بإشراك الساكنة والجمعيات المحلية في الجهود الرامية إلى فك العزلة.
- الرفع من مستوى إعانة الدولة للسقي بالتقطير إلى 80 % عوض 60 % حاليا مع تعميمها على كافة الجهات.
- وضع أكروبول (Agropole) على الأقل في كل جهة لتسهيل ولوج المنتجين إلى الأسواق وتسويق منتجاتهم بطريقة مباشرة مع تعميم التجربة على جميع الجهات المغربية فيما بعد.
- بناء سدين في السنة ووضع البنى التحتية لجلب المياه إلى الأراضي المسقية.
- تقليص نسبة الوحد في السدود إلى 5 % عوض 10 % حاليا وذلك عن طريق الرفع من وثيرة التشجير عند المنبع.
- وضع برنامج لحلول مناسبة لإشكالية أراضي الجموع (حل كل حالة على حدة عن طريق الملكية الخاصة أو التدبير المشترك أو الكراء للمستثمرين)
- الوصول إلى نسبة تسجيل 50% من الملكيات الفلاحية عوض 15% حاليا من أجل إعطاء مصداقية أكثر للعقار الفلاحي.
- إعداد المخططات الجهوية والمخططات القطاعية لإعداد التراب الوطني.
- تطبيق برنامج متكامل لحماية الواحات ومحاربة التصحر.

حكمة جيدة ومحاربة الرشوة

الأهداف

- تحسين ترتيب المغرب إلى أقل من 40 على مؤشر ترانسبرانسي في أفق 2012 .
- تدعيم قدرة الإدارة على التدبير بالنتائج ومباشرة إصلاح إداري صارم وفعال .
- تدعيم قدرة تدخل المجالس الجهوية للحسابات عن طريق تزويدها بالموارد البشرية والمادية الكافية.
- تعميم الحكمة الإلكترونية وتقوية قدرة الإدارة في هذا المجال.
- العمل من أجل حصول التقائية أكثر بين الفاعلين السياسيين خصوصا في مجال التنمية البشرية.

التدابير

- خلق وتطبيق قانون يعمم استعمال التدبير المعتمد على النتائج (GBR) في جميع الإدارات .
- وضع برنامج عمل يهدف إلى: لامركزية حقيقية ولا تركز فعال، إعادة انتشار فعال للموارد البشرية، تطبيق سياسة تبسيط المساطر والإجراءات، تفعيل قانون تعليق القرارات، إضافة إلى تفويض الخدمات التي لا تدخل ضمن المهام الأساسية للإدارة إلى جهات خارجية.
- المصادقة على الاتفاقية الدولية لمحاربة الرشوة وتضمين التشريع الوطني كل الترتيبات المتعلقة بها وتطبيقها بفعالية.

- خلق هيئة مستقلة فعليا (سياسيا وماليا) لمحاربة الرشوة.
- تطبيق القوانين الجاري بها العمل حاليا لمحاربة الرشوة.
- التأكيد على إعطاء الفرصة للاتباع القضائي لقرارات هيئات المراقبة إذا اقتضى الحال ذلك.
- تأسيس شراكة فعالة مع المنظمات الغير حكومية والتجمعات المهنية والسلطات العمومية وتشجيع مشاركة المواطنين من أجل تنسيق الجهود التي تصب في هدف محاربة الرشوة.
- تقوية الشفافية في إبرام وتنفيذ الصفقات العمومية عن طريق إعداد دفاتر شروط وتحملات قطاعية، موحدة ومتجانسة ونشر طلبات العروض ونتائجها.
- وضع برنامج عمل يهدف إلى تربية وتحسيس المواطنين فيما يتعلق بالشفافية ومحاربة الرشوة.
- تدعيم حق المواطن في الحصول على المعلومات عن طريق وضع إطار قانوني ينظم الحقوق والشروط التي تكفل حصول عامة الناس على المعلومات.
- ضمان النشر السنوي من طرف المؤسسات العمومية والجمعيات وجميع المتصرفين في المال العام لتقارير مالية مثبتة.